الامامية والوحدات النظامية المرابطة في الجوار : ويمكن لهذا التعاون أن يأخذ اشكالا متنوعة ومرنة حسب ظروف القرية وموقعها وحجم الوحدات المرابطة في الجوار وامكاناتها ومهامها ، والهدف من مثل هذا التعاون ربط مجتمع القرية بالوضع الدفاعي عن الارض بشكل خاص والبلاد بشكل عام بحيث يبقى الحس الوطني والادراك العميق بالمسؤولية مع القناعة الكلية بالواجب عوامل مسيطرة على حياة القرية .

ومن المفيد في مثل هذا المجال مشاركة الوحدات المرابطة في بعض الاعمال التي يقوم بها سكان القرية ، كحصاد بعض الزراعات الذي يشكل ضغطا كبيرا على اليد العاملة في القرية، والمساهمة في اعمال التحصين للقرية والاشراف عليها وتوجيه سكان القرية لافضل اشكال انشائها والعكس بالعكس من حيث تكليف سكان القرية ببعض الاعمال المتعلقة بالمجهود الحربي في المنطقة وتخصيص مناطق محددة يقع عبء امدادها بالخضار الطازجة والمنتجات الحيوانية على عاتق سكان القرية الى آخر هذه الاشكال المتنوعة التي تعزز من علاقات الواجب المشترك في الدفاع عن الارض وتقييمها على اسس من الاخاء والتعاون الصادق الواعي .

القرية الامامية واسس تنظيمها وانشائها

باعتماد الاسس الاقتصادية والدفاعية العامة التي شرحناها حتى الان ، وبهدف وضع حل يمكن اتخاذه كمثل للمناقشة . افترضنا بعض المعطيات الاساسية التي تساعد على تنظيم قرية أمامية ، مع مراعاة كون هذه الافتراضات اقرب ما تكون الى الصحة من جهة ، وقابلة للتطبيق العملي كأساس مع مراعاة شكل الارض والموقع لكل قرية على حده من جهة اخرى .

وتتلخص هذه الافتراضات في المعطيات الاتية :

١ ــ حجم القرية : تتألف القرية وسطيا من حوالي (٦٠) عائلة ، ويتناسب هذا الحجم مع حجم القرى الشائع في المنطقة موضوع البحث ، كما يساعد على قيام استثمار تعاونية زراعية بشروط ملائمة للتطبيق العملي .

٢ ــ تكوين العائلة : تتألف العائلة وسطيا من سبعة افراد ، وهذا العدد يجب اخذه كرقم وسطي ، حيث ستوجد في القرية عائلات يتفاوت عدد افرادها تفاوتا محسوسا ، الا ان اعتبار الرقم الوسطي لغرض التخطيط والتصميم امر يمكن القبول به ، مع مراعاة حل يقبل بعض التعديلات التي تناسب الاحتمالات الممكنة في هذا المجال .

وسنشرح فيما يلي الخطوط العريضة للحل الذي وضعناه والذي اوضحناه في المخططين المرفقين رقم (٢) ورقم (٤) .

أولا ــ تنظيم القرية : يبين المخطط رقم (٢) قرية أمامية نظمت بأخذ جميع الافتراضات السابقة بعين الاعتبار ويتميز هذا الحل حسب اعتقادنا بما يلي :

ا ــ وزعت القرية على ثلاث مجموعات تتألف كل مجموعة من حوالي العشرين بيتا ريفيا ، وتتألف كل مجموعة من سلسلة متناسقة من وحدات تضم كل منها ثلاثة بيوت او اربعة وقد حققت الميزات الاقتصادية والدفاعية في هذا التنظيم كما يلي :

أ ــ خصص لكل بيت مزرعة خاصة مساحتها نصف هيكتار ، بحيث تضمن للمزارع مساحة كافية لزراعة بعض الخضراوات والاشجار المثمرة التي تكفيه واسرته ، والتي يمكنه استثمارها بعمله بعض الاوقات الاضافية مع افراد اسرته ، وتساعد على تحسين دخله وتخفيض نفقات معيشته .

ب ــ يحافظ هذا الحل على الترابط التنظيمي الضروري للقرية من حيث الشكل والتوزيع مع مراعاة التبعثر والانتشار الكافي لبيوت القرية لتأمين الحماية الكافية لها ويقلل من اضرار الغارات قدر الامكان .

ج ــ يفترض هذا الحل ان اراضي القرية الزراعية تقع على مقربة من القرية بحيث لا تقع منازل القرية ضمن الاراضي الزراعية ، وهذا الحل يتناسب مع وظيفة القرية الدفاعية من حيث امكانية اقامتها في جوانب المرتفعات وفي الاماكن التي تناسب طبيعتها وطبوغرافيتها هذه الوظيفة دون ربط مباشر مع الاراضي الصالحة للزراعة والتي تستثمرها القرية .

هذا بالاضافة الى ان وقوع البيوت في المساحات الزراعية يزيد في تبعثر القرية ويفقدها شكلها